المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 17 فبراير 2025

تقرأون في هذا الملف

في ذكرى 20 فبراير
بناء حزب العمال الاشتراكي ضرورة آنية

• حزب العدالة والتنمية: تغليب خدمة المَلَكية على نصرة الشعب الفلسطيني

• تفاعلا مع الرفيقين أيمن سلام وعادل البوعمري: في أسباب هزائمنا- 1-

• عين على نضالات طبقتنا

• المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد المغربي للشغل: اتحادنا ليس بخير

• محمد حسن الوزاني والمسألة النقابية

• نقطة نظام لابد منها تخص معركتنا، بقلم: عبد الرحمن الكرومي، عضو المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم- الكدش

• بيان: النادي العمالي للتوعية والتضامن أوقفوا حوادث الغرق والموت بأحواض السقي بالضيعات الفلاحية...

• لا يا رفيق...القيادات النقابية سواءٌ (نقاش مع رفيق نقابي)

• بوحمرون: صك اتهام آخر في وجه السياسة البرجوازية في قطاع الصحة

• شركة موبيليس- ديف للنقل الحضري بوجدة: دهس عمال مضربين لكسر الإضراب

• تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع لطيفة المخلوفي)

محمد حسن الوزاني والمسألة النقابية

بقلم: رينيه غاليسو

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السـ اسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريـخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 2 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بترجمة لمداخلة للباحث، المختص في شؤون الحركة العمالية بالعالم العربي، رونيه غاليسو، تتناول صلة الوطني المغربي محمد حسن الوزاني بالحركة النقابية. قدم غاليسو المداخلة في ندوة دولية بفاس أيام 25- 26- 27 نوفمبر 2010، نظمها مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية، بعنوان «الدولة والمجتمع في المغرب، تحديات العام الحديث». ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريـخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

شكرا على الدعوة، وشكرا على الاجتماع للتفكير في توجه محمد حسن الوزاني بصدد العلاقات بين الأحزاب والنقابات. فمن المهم فعلا أن نتساءل عن مكانة هذا التوجه في تاريـخ الحركة الوطنية المغربية. إن عنوان المداخلة المقترحة عليَّ يطابق سمعي، إن جاز لي القول، كمؤرخ للحركة النقابية. والحقيقة أنني لست مؤرخا للحركة النقابية وحسب، بل أنا قبـ كل شيء مؤرخ للحركة العمالية العالمية، ولست محصورا في المجال المغربي أو الجزائري فقط، إذ أنني أضع في اعتباري المغرب العربي كله بل وحتى أبعد منه، والعمل الذي اعتبره معبرا عني أفضل من غيره هو بعنوان: « Mouvement ouvrier, communisme et nationalismes dans le monde arabe (Cahier du Mouvement social, No. 3, Editions ouvrières, Paris, 1978). « ففيه يكمن مركز تأملاتي وتحليلاتي.

بداية، أود أن يُدرَك جيدا معنى مقاربة المؤرخ، ومعنى الجدل بين المثقفين والمثقفين النقديين في العلوم الاجتماعية. جرى مرارا، في المداخلات السابقة لخبراء قانون، استعمال تعبير "الحق التاريخي". وهذه لا تمت بصلة بتاتا إلى لغة المؤرخين. فإثارة «حق تاريخي» هو من عمل محامٍ يطرح حججاً لقضية الدولة القائمة التي يدافع عنها أو يمثلها، بالتزود من الماضي، فيما كانت الطبيعة التاريخية للدول مغايرة تماماً. ليست الدول وطنية إلا في الزمن المعاصر بتطابق بين السيادة والجماعة الوطنية المعروفة اليوم بالشعب والإقليم بحدود جغرافية لا تقوم على الولاء الهرمي. الحق التاريخي المزعوم– لماذا حق تاريخي؟- هو مجرد ترافع لصالح الدولة الراهنة لخدمة مصالحها.

عملُ المؤرخ العلمي هو شيء آخر مغاير تمامًا، فالتفكير يضع موضع سؤال ما يسمى بالحق التاريخي، لأن العلاقات السياسية، وحتى السيادات، تتنقل وتتقطع وتتغير في التاريـخ، فالأسس الاجتماعية تتغير، والعلاقات الاجتماعية تتغير، وتركيبة الشعوب والجماعات تتغير. لذا يتعين على الفهم أن يقوم على تحليل التغيرات. يضع المؤرّخ نفسه في موقع المثقف النقدي إزاء القضية التي يدافع عنها فقهاء القانون. هذا ما يميز خصوصيته!

أقول هذا لكي تقدّروا حريتي في التعبير وحريتي في الرأي. أنا لا أتحدث كما لو كنت جزءاً من فرنسا، أو كما لو كنت أعبر عن وجهة نظر فرنسا. فرنسا ليست شخصًا قد تكون له وجهة نظر. أنا لا أعرف هذه السيدة التي هي مجرد شخصية من الأسطورة الوطنية. أنا أتحدث بصفتي مؤرخاً أمميا وأحلل الأحداث والتغيرات في الدول والمجتمعات.

مسعاي في مداخلتي الحالية أن أستجلي التوجه الذي سلكه محمد حسن الوزاني، وتحديد دلالته في الحركة الوطنية وفي العلاقات بين النقابات والأحزاب السياسية. لكن، وبسرعة كبيرة، ولكي نصل إلى التاريخ الذي تعرفونه جميعا: تاريخ الأحزاب والنقابات قبل الاستقلال وبعده، أود أن أعود إلى نقطة البداية التي غالبا ما تُنسى.

شهدت جميع بلدان العالم العربي، وحتى العالم الإسلامي، بما في ذلك أفغانستان، لحظة حداثة اتسمت بنزعة إصلاحية تروم تحديث المجتمع واشتغال الدولة؛ حتى في أفغانستان. جسَّد الملك أمان الله خان (وحَمْوُه ووزيره محمود ترزي) هذا التيار الإصلاحي في سنوات 1920 قبل أن يطيحه محافظون دينيون في العام 1929. وفي وقت لاحق، تم طبعا نسيان أهمية لحظات اليقظة إلى الحداثة تلك، واندفاعة الحداثة السياسية بالضبط، وفي طيها الحداثة الاجتماعية أيضًا.

في المغرب، تتيح السنوات 1927-1937 في فاس نقطة توضيح لاستدلالي. فما الذي جرى في فاس، سيما بين العامين 1931 و1932، وحتى إلى القمع العنيف في العام 1937، المستمر حتى العام 1938؟ كان ثمة، في أثناء تلك الحقبة، حضور خاص في فاس لـ"الشبان المغاربة"؛ وكان هؤلاء مرتبطين بمجلة "المغارب Maghreb» التي كان يديرها روبير جان لونغيه Robert Jean Longuet. والحال أن هذه المجلة لم تُقم اتصالات مع مسؤولي أو مناضلي الحزب الاشتراكي الفرنسي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO، لكنها كانت تتيح صلات مع يسار الحزب الاشتراكي وكذلك مع أحزاب أخرى، قريبة من الحركات النقابية، بما فيها من الموجة الشيوعية.

هذا ما أود إعادته إلى الأذهان، لأنه داخل هذه المجموعة Jeune marocain تمت صياغة البيان الأشهر، في ملتقى الطرق بين التيارات الاجتماعية والسياسية اليسارية، ألا وهو «برنامج الإصلاحات المغربية» المقترحة سنة 1934، وترسم بوجهة اشتراكية جلية لوحة بالغة للوضع الاجتماعي، وتعبر عن المطالبة بالغة الوضوح بدولة اجتماعية، وكل دولة اجتماعية تستتبع طبعا الحرية النقابية.

والحق في التنظيم النقابي يمثل مطلبا للمغاربة. لقد انضم المغاربة إلى النقابات العمالية بوجه خاص في أثناء الإضرابات، وفي فترة حركة الجبهة الشعبية وحكومتها في فرنسا، غير أن سلطة الإقامة العامة دفعت في العام 1938، بتوقيع ظهير يمنع مشاركة المغاربة في النقابات. لم يتم أبدا إلغاء هذا الظهير، أي أن الحركة النقابية المغربية كانت حركةً بحكم الأمر الواقع، لم يتم الاعتراف به حتى عندما قال المقيم إيريك لابون بعد 1945: «اذهبوا إلى الكنفدرالية العامة للشغل CGT»!. كان ذلك انفتاحا من قِبله، بيد أن الحظر ظل قائمًا.

يتبع

افتتاحية جريدة المناضل-ة

في ذكرى 20 فبراير : بناء حزب العمال الاشتراكي ضرورة آنية

نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 اندلع الحريق الثوري من جنوب تونس، وامتد إلى عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشكلا الموجة الأولى لسيرورة ثورية طويلة الأمد. أسقطت طغاة من على عروشهم بينما اضطر الآخرون إلى تقديم تنازلات، وزج آخرون ببلدانهم في حروب أهلية مدمّرة، حوّلت ما سُمي «ربيعا عربيا» إلى شتاء مُمتد، قطعته موجات أخرى نهاية سنة 2018 وسنة 2019.

امتدت الموجة إلى المغرب على شكل حَراك سياسي أطلق عليه «حركة 20 فبراير» رفع مطالباً سياسيةً تحت شعار «إسقاط الفساد والاستبداد»، وازاه حَراكٌ عمالي وشعبي، دون أن يتمكن كلا الحَراكين من التضافر.

يُعزى مآل النضالات إلى انعدام هذا ا تضافر بين هذين الحَراكين، ويفسَّر هذا الأخير بسيطرة قوى سياسية غير عمالية على الحركة النقابية، وهيمنة أيديولوجية وسياسية لنفس القوى على الوعي الشعبي والعمالي.

تمكّنت المَلكية منذ وقت مبكّر من سنة 2011 من تحييد الحركة النقابية، بعد لقاء المستشار المَلكي محمد المعتصم مع القيادات النقابية في منزله، وبعد توقيع اتفاق أبريل 2011، الذي قالت عنه قيادية في الكدش إنه تعبير عن «روح المواطنة» التي دفعت الحركة النقابية إلى هجر شارع الاحتجاج والجلوس إلى طاولة الحوار.

أما الهيمنة الأيديولوجية البرجوازية فقد تجلت في سقف سياسي حُبس فيه الحَراك، مؤطّرا بشعار «إسقاط الفساد والاستبداد»، مُركزا على رموز بعينها، دلالةً على أن مشكل البلد هو «الزواج بين السلطة والثروة»، وأن البديل هو الفصل بينهما. وتعود هذه الهيمنة إلى عقود من سيطرة معارضة برجوازية ليبرالية على قيادة مناوَشة المَلكية من أجل الحصول على قسط من السلطة، ثم صعود معارضة برجوازية رجعية/ دينية تحمل نفس المطلب مع إقرانها بتخليق المجتمع دينيا.

كِلا المعارَضتين تهيمنان على الحركة النقابية المغربية باسطتين بذلك سيطرة تنظيمية وسياسية على الطبقة العاملة المغربية، وفي نفس الوقت تهيمنان على الوعي الشعبي، وتحصران النضالات العمالية والشعبية في حدود لا تهدد النظام الرأسمالي ومصالح البرجوازية، التي تشكل المَلكية قسمَها الحاكم، بينما تشكل المعارضتان البرجوازيتان (الليبرالية والرجعية الدينية) تعبيرا عن أقسام البرجوازية المستاءة من احتكار المَلكية للثروة وما يتيحه من الانفراد بفرص الاغتناء الاقتصادي، مناديتان باقتصاد سوق شريف ومنافسة حرة، اقتصاد لا يحفظ للطبقة العاملة وشرائح الشعب الكادح سوى فرط الاستغلال وإحسان عمومي يسمَّى «حماية اجتماعية».

تمكّنت هاتان المعارضتان من حصر الحَراك النضالي لسنة 2011 في تلك الحدود، ما أتاح الفرصة للمَلكية من هزم ذلك الحَراك، بطيف تنازلات سياسية لا تمس جوهر احتكارها للحكم الفعلي، وتنازلات اقتصادية سرعان من تمكّنت من استرجاعها باستئناف الهجوم بقيادة فصيل من الحركة الرجعية الدينية (العدالة والتنمية).

ما يفسر هذه الهيمنة السياسية والأيديولوجية لقوى سياسية برجوازية على الحركة العمالية والوعي الشعبي، هو وزن اليسار الجذري، فهذا الأخير هزيل وضعيفُ التواجد شعبيا، وقسّمَ منه مسارٌ لليبروقراطيات النقابية، ولم يتمكن من بناء يسار طبقي مُعارض داخل النقابات، أما القسم الآخر، أي الشبيبي الطلابي فغارق في اقتتال طلابي لا ينتهي ومسيَّج بأسوار الجامعات، عاجز عن امتلاك منظور إجمالي للتغيير بالبلد، ما يؤدي بخريجيه إما إلى الاندماج في المجتمع أو التحول إلى جناح يساري لتبرير سياسات البيروقراطيات النقابية (خاصة داخل الاتحاد المغربي للشغل)، وقد أبانت تلك التجربة عما لها من ضرر وتدمير تعبئات طلابية واعدة كما هو شأن نضالات تنسيقية المفروض عليهم-هن التعاقد.

ما أدى إلى هزم حَراك 20 فبراير، أي هيمنة القوى السياسية البرجوازية على الحركة العمالية والوعي الشعبي، هو ما أدى إلى نفس المآل بالنسبة لأهم حَراك شعبي شهده البلد بعد 2011، أي حَراك الريف، ونضالات عمالية كان أهمها حراك شغيلة التعليم لسنة 2023.

سيستمر الوضع على ما هو عليه، أي موجات نضالات عمالية وشعبية، تتمكن المَلكية من ردها على أعقابها، ما دامت الطبقة العاملة لم تحقق بعدُ استقلالها السياسي والأيديولوجي عن البرجوازية (أحزابها ودولتها). فقط بناء حزب العمال الاشتراكي يضمن تلاقي روافد النضال العمالي والشعبي في نهر هادر قوي، لا يكتفي بإحراز انتصارات جزئية (إصلاحات ومكاسب آنية)، بل يتجه نحو الإطاحة بمجتمع الاستغلال الرأسمالي ودولته، ويقيم مجتمع المنتجِين- ات المتشاركين- ات الأحرار (اشتراكية بيئية).

تشكل معاداة الرأسمالية أرضية التقاء لبناء هذا الحزب، وستتمكن النوى الماركسية عبر هذه الأرضية من تجميع طلائع النضال العمالي والشعبي. فحدّة الاستغلال الاقتصادي وعسف الاستبداد السياسي ينتج دوما عناصر يمكن أن تتبنى برنامج التغيير الثوري، لكن هذه العناصر لا ترى في البلد قوة سياسية تستحق الالتحاق بها، لذلك ينتهي بها المطاف في حضن قوى مُعارِضة غير عمالية (ليبرالية أو رجعية دينية).

بناء حزب من هذه الطينة، وعلى أرضية معاداة الرأسمالية، ينطلق من أفران الكفاح اليومي إلى جانب شغيلة البلد وكل المضطهَدين- ات، من نساء وضحايا البطالة والمحتقَرين- ات قوميا وثقافيا وجنسيا. وهي أرضية يمكن أن يلتقي حولها كل منتسبٍ- ةٍ إلى المشروع التاريخي للطبقة العاملة، ويعمل بحزم وجِد من أجل تحقيقه، هو ما يعمل من أجله أنصار ونصيرات جريدة المناضل- ة، ماذّين أيدي التعاون إلى كل هؤلاء.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم: العاصي

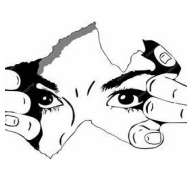

أساتذة الجامعة يحتجون بالرباط

قررت «التنسيقية الوطنية للأساتذة الباحثين المتضررين من عدم احتساب الأقدمية العامة في الوظيفة العمومية» خوض وقفة احتجاجية يوم 25 فبراير 2025، أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. يحتج الأساتذة ضد عدم تنفيذ الوزارة للالتزامات التي تعهدت بها سابقا والقاضية بتسوية الملف قبل صدور النظام الأساسي. أولا يجب التنسيق بين جميع التنسيقيات والنضال جماعة وبرنامج نضالي موحد. ثانيا يجب التوجه نحو باقي مكونات الجامعة الشغلية والنقاش معها من أجل تسطير برنامج نضالي بجميع المطالب من أجل لف أكبر عدد من الشغيلة.

مسلسل نضال موظفو الجماعات «حملة النشهادات» متواصل

تستأنف شغيلة الجماعات خوض إضراباتها يومي 25 و26 من فبراير الجاري، تلبية لدعوة التنسيقية الوطنية لحاملي الشهادات العليا والدبلومات بالجماعات الترابية. ترفض الشغيلة ما أسمته «فراغ مسودة النظام الأساسي التي اقترحتها وزارة الداخلية من أي مكتسبات».

تطالب الشغيلة بحل ملف حاملي الشهادات خارج النظام الأساسي، إسوة بزملائنا الذين جرت تسوية وضعيتهم قبل 2011، باعتبارهم في الوضعية القانونية والإدارية والاعتبارية نفسها. واجب التنسيقية الوطنية التنسيق مع باقي التنسيقيات في النقابات المختلفة من أجل أن يكون لنضالهم/اهن ضغط قوي وأيضا يجب التوجه نحو باقي فئات الجماعات المحلية (شغيلة مرسمون/ عمال مؤقتون وإنعاش وعمال التدبير المفوض)ومساندة مطالبها وتنظيم نضال واحد من أجل المطالب المختلفة.

احتجاج موظفي المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببرشيد

يخوض أطر و موظفي المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببرشيد، التابعة لجامعة الحسن الأول، أشكال الاحتجاجية لمدة تقارب الأسبوع للمطالبة بحل المشاكل العالقة والمتراكمة. بحيث أعلن المكتب المحلي للنقابة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية عن برنامج نضالي من 06 إلى 14 فبراير 2025. يتخلل هذا الاحتجاج حمل الشارة وتنظيم وقفات احتجاجية، بالإضافة إلى مقاطعة جميع أنشطة المؤسسة في يومي 09 و10 فبراير. يتطلب من النقابة توضيح المطالب والتعريف بها في ندوة إعلامية والدعوة إلى تنظيم لجنة دعم وتضامن من مختلف النقابات وأيضا تنظيم تعريف بنضالهم في الأحياء الشعبية من أجل شحذ كل التضامن الشعبي الممكن.

استمرار احتجاج عمال شركة ميكومار للنظافة بمدينة الفنيدق في شهر فبراير 2025

ليست هذه المرة الأولى التي يحتج فيها عمال شركة ميكومار بمدينة الفنيدق من أجل المطالبة بصرف الأجور المتأخرة، فقد سبق أن قاموا مرات كثيرة دون جدوى. فكل مرة كما يقول المثل تعود « حليمة لعادتها القديمة». يحتج العمال في ظروف أقل ما يقال عنها أنها أوضاع اجتماعية صعبة بالنظر لضعف الأجور والغلاء المستشري. لا يقوم عمال شركة النظافة بوقف كلي للعمل. قسم يحتج هنا وقسم أخر يعمل هناك. إنهم يواصلون أداء مهامهم في تنظيف المدينة، يقول العمال بأنهم يرفضون أن يكونوا ضحية لصراعات مالية بين الشركة والجماعة. إن الإضراب أي وقف العمل، يشكل ورقة الضغط الوحيدة التي يمكنها تحقيق صرف الأجور المتأخرة. إن حالة الاستنفار التي يثيرها وقف العمل في القطاعات مثل خدمات النظافة والنقل وتدبير الكهرباء والماء... بفعل ارتباطها اليومي بالسكان هو الذي سيجعل السلطات تسرع لحل المشاكل والضغط على أرباب العمل. لن يتحرك المسؤولين من أماكنهم لحل المشاكل ما لم يأتي ضغط من أسفل ، تارة من العمال وتارة أخرى من المواطنين . من واجب عمال شركة ميكومار مد جسور التواصل بين ممثلي عمال الشركة بباقي المدن من أجل التعاون والتنسيق فيما بينهم على المطالب المشتركة ومن أجل العمل على خلق لجنة وطنية خاصة بعمال شركة ميكومار داخل المركزية النقابية.

نضال عمال شركة «نوفاكو فايشن» إشر طرده جماعي في طنجة

تخوض شغيلة شركة « فاكو فايشين NOVACO FASHION SARL» للنسيج (الألبسة الموجهة للتصدير)، المنضوية في نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نضالا ضد طرد طالهم من قبل رب العمل. كما يطاب العمال والعاملات بتدخل السلطات لحل المشاكل المتعلقة بالحقوق الضرورية وأيضا وقف كل التجاوزات بدل اتخاذ موقف المتفرج. قامت إدارة الشركة المملوكة لبرلماني بطرد 32 عاملاً وعاملة بسبب الانتماء النقابي عبر ذرائع واهية» ضعف المردودية». يلجأ ارباب العمل إلى القانون لتنفيذ ما يخدم مصالحهم في حين يرفضون تطبيق ما يخدم مصلحة العمال والعاملات المدرجة ضمن هذا القانون نفسه (أجور لا تحترم الحد الأدنى القانوني، غياب شروط السلامة والصحة ومحاربة العمل النقابي...). لا يجب أن ينخدع العمال بالمساطير القانونية بل عليهم توحيد الصف النضالي والحرص على توسيع دائرة الاحتجاج. سيطول أمر النضال ما لم تقم النقابة محليا بإضراب محلي وتحسيس جميع شغيلة القطاعات محليا بقضية عمال وعاملات « نوفاكو فايشين». يجب على نقابة العمال التواصل مع باقي عمال وعاملات النسيج في طنجة من التواصل ونقاش كل سبل التصدي لأشكال الطرد الممنهج والهجوم على الحريات النقابية. واجب النقابة فك الحصار الإعلامي عن نضال الشغيلة بتوزيع المنشورات وعقد الندوات الإعلامية والتواصلية مع السكان.

هيئة التقنيين/ات تواصل الاحتجاج

دعا المجلس الوطني للهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب لمواصلة برنامجه الاحتجاجي في فبراير 2025 وذلك احتجاجًا على ما أسماه بـ»تماطل الحكومة في الاستجابة لمطالب التقنيين والتقنيات المتعلقة بتحسين أوضاعهم المهنية والمادية». ستُنفذ إضرابات وطنية كل يوم أربعاء خلال شهر فبراير الجاري، مع تنظيم وقفات احتجاجية جهوية ومركزية خلال نفس الشهر.

تحتج الشغيلة التقنية بوجه أوضاع مهنية ومادية مزرية تتجلى في الأجور الضعيفة وغلاء المعيشة، بالإضافة إلى التراجع المستمر في حقوقهم ومكتسباتهم. تطالب هذه الفئة بإرجاع المبالغ المقتطعة من أجور أيام الإضرابات وتعديل النظام الأساسي للهيئة وتضمين بنود تحسن أوضاع التقنيين في القوانين الوزارية والرفع من الأجور وإقرار نظام تعويضات منصف وتسوية الوضعية الإدارية والمادية لحاملي الديبلومات التقنية. من واجب التقنيين/ات النضال بصفتهم/اهن جزء من طبقة عاملة تعاني الأمرين، أي بالانخراط في كل البرامج النضالية التي تهم مختلف الفئات والعمل على التعريف بمطالبها في كل المحطات النضالية. يجب كسر كل الحواجز بين مختلف فئات الطبقة العاملة فلا فرق بين عامل ذهني وأخر يعمل بعضلاته.

حراس مستشفى يعتصمون ببني ملال

لا زال حراس الأمن الخاص بالمستشفى الجهوي ببني ملال، المنضوون في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يواصلون الاعتصام المفتوح أمام إدارة المستشفى «الطرد التعسفي» الذي شمل عشرة من زملائهم. قضى معظم العمال سنوات طويلة في العمل كحراس رغم ظروف الشغل الصعبة في المستشفى. هددت النقابة بتنظيم قافلة جهوية لدعمهم واستنكرت اللجوء إلى التهديدات بفصل المزيد من الحراس في حال أبدوا تضامنهم مع زملائهم. تفرض هشاشة الشغل أوضاع عمل لا تطاق لكن رغم ذلك يصبر العمال والعاملات خوفا من شبح البطالة. لكن رغم ذلك تنهض الشغيلة هنا وهناك احتجاجا. إن المطلوب بالفعل هو النضال الفعلي التضامني بتنظيم قوافل تضامن ولجان دعم نضالية تجمع المساهمات المالية لأولئك المحتجين. يجب على قيادة الكونفدرالية تنظيم أشكال تنظيمية لسائر المطرودين/ات من أجل تسطير برامج نضالية حقيقية ميدانية.

تتمة الصفحة 09

بوحمرون: صك اتهام آخر في وجه السياسة البرجوازية في قطاع الصحة

بقلم- ماسين

لتخفيف الضغط على المستشفيات...).

شغيلة الصحة الذين تجندوا في فترة كورونا لوضع حد لتفشي الوباء في المجتمع يضحون بوقت راحتهم، في نكران ذات قل نظيره في غياب التحفيز المادي والمعنوي، بل يتعرضون لهجوم شرس على مكتسباتهم في الوظيفة العمومية، و التنكر لملفهم المطلبي و تلبية الاتفاقيات (على علتها) مع الوزارة.

لا يمكن التصدي بنجاعة للأوبئة والكوارث الطبيعية وقطاع الصحة يفتقد للسيادة، رغم كل مساحيق التجميل المملاة من المؤسسات المالية التي تروج لها الحكومة. وحده القطع مع سياسة الخوصصة وتسليع الخدمات العلاجية كفيل بوقف انتشار الأوبئة.

إن ماكشفته جائحة كوفيد 19 عن الوضع المتردي لخدمات الصحية هو عين الحقيقة، فكل الأكاذيب مثل: «الدولة غير قادرة على التمويل، الشراكة بين القطاع الخاص والعام، توفر القطاع الخاص على النجاعة والفعالية»؛ صدمت بحقائق الواقع وزاد من ذلك التباطؤ في ردة فعل حول وباء داء الحصبة (بوحمرون). فمنذ نهاية 2023 أصبح الوضع يتعقد ولم تتحرك الدولة إلا نهاية 2024 وبداية 2025، بعملية تلقيح جماعية لأطفال المدارس.

سيزداد تردي الوضع الصحي مع فتح المجال للقطاع الخاص واستيراد الأطر الصحية من الخارج، ورهن صحة الكادحين- ات لجشع المستثمرين الرأسماليين، فالنظام يطبق سياسة مفروضة من المؤسسات المالية العالمية التي تضع استراتيجية "إصلاح قطاع الصحة"، والتي تم اعتمادها اليوم في ما سمي الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الاجبارية.

اليوم يفرض على المقهورين- ات دفع رسوم الاشتراك في الضمان الاجتماعي، بعد إيهامهم أن الاستفادة تكون مجانية والذي سيؤدي مستقبلا إلى عدم شمول أغلبية الشعب بالتأمين الإجباري عن المرض ولن تستفيد من التطبيب، وهي غير قادرة على الدفع محشورة بين ألم المرض الدائم أو الموت جراء أمراض قابلة للعلاج، وسيكشف تطور داء الحصبة ذلك، بالرغم مما تحاول مؤسسات الدولة وإعلامها ترويجه عن طبيعة اللقاح مما يضر بالأمن الصحي للبلاد، وأن اللقاح ضد الحصبة آمن وناجح ومجاني. لكن الذاكرة الشعبية لاتزال محتفظة بعاهات لقاح كوفيد ومخلفاته الصحية.

النادي العمالي للتوعية والتضامن بـيـان

أوقفوا حوادث الغرق والموت بأحواض السقي بالضيعات الفلاحية...

جاءت المأساة التي شهدتها منطقة البعارير، بجماعة زاوية سيدي الطاهر (إقليم تارودانت، حيث مات غرقا ثلاثة أطفال (بنتان وولد) يوم 28 يناير 2025، والمأساة الأخرى التي وقعت في ضيعة فلاحية بدوار تودوش بجماعة الصفا، إقليم اشتوكة أيت باها، يوم السبت 4 دجنبر2024، حيث مات غرقا أربعة اشخاص (أخوان وأمهما وجارٌ لهم) في حوض مائي للسقي، جاءتا لتدقا من جديد ناقوس الخطر التي يهدد حياة عمال الفلاحة وعاملاتها وحتى السكان لا سيما الأطفال.

فمنذ سنوات تكاثرت حالات غرق شغيلة الضيعات، والمواطنين، خاصة الأطفال، في أحواض ماء السقي بسبب عدم اتخاذ التدابير الوقائية وأولها السياج، وتعليمات التحذير، وآليات إنقاذ من سقط فيها.

وليس هذا غير أحد أوجه الأخطار المهنية الكثيرة التي تحدق بصحة الشغيلة الفلاحية وحياتها. فالقطاع الفلاحي من القطاعات ذات المستوى العالي من المخاطر المهنية، بفعل طبيعة الأشغال من جهة وبفعل الاستعمال غير الآمن للمواد الكيماوية بالغة السُّمية لمعالجة الآفات الزراعية، وتهرب أرباب العمل من توفير شروط الصحة والسلامة المهنية سعيا وراء أعلى الأرباح...

إن هذه الأوضاع المهنية الخطيرة على صحة العاملات والعمال وحياتهم هي من بين الأسباب التي دفعت الآلاف منهم إلى الانتفاض يوم 25 نوفمبر 2024 في إضراب جماهيري ومسيرات عارمة في كل من بيوكرى وخميس أيت عميرة، وهي ظروف مهنية مصحوبة بانعدام شروط الأمان في نقل العمال/ت وبتدني الأجور المهول وغياب الضمان الاجتماعي والتامين عن حوادث الشغل وأمراضه...

إن النادي العمالي للتوعية والتضامن، إذ يعزي عائلات ضحايا دوار تودوش، يعلن من جديد تضامنه مع شغيلة الفلاحة ومع السكان المهددين بأحواض السقي غير المأمونة، ويجدد مطالبته بحماية الشغيلة من كافة المخاطر المهنية، ويعيد إلى الأذهان هول مصيبة احواض السقي بالتذكير بالحالات التالية في السنوات الأخيرة.

المونئ غرقا في احواض مياه السقي في السنوات الأخيرة:

12 شتنبر 2024: شاب في الثلاثينات من عمره دوار الحويلات في جماعة بولعوان، التابعة لقيادة خميس متوح بإقليم الجديدة

17 يوليوز 2024: عامل فلاحي في حوض مائي معد للسقي في جماعة تملالت في إقليم الصراغنة.

12 يوليوز 2024، عاملٌ بحوض للسقي بدوار تيحي بجماعة إنشادن، إقليم اشتوكةأيت باها.

30 يناير 2023، عامل زراعي بدوار "السوالم" في جماعة آيت عميرة بإقليم اشتوكةأيت باها

21 يناير 2023، عامل شاب يبلغ من العمر 19 سنة، يتحدر من إقليم ورزازات بدوار توعمال بجماعة أيت اعميرة.

02 يناير 2022 عامل يبلغ من العمر 32 سنة بضيعة فلاحية لجني الزيتون في دوار الشرفا بتراب جماعة امزوضة، في إقليم شيشاوة. الضحية "عبد الواحد. ل" متحدر من دوار ايت الغزال جماعة سيدي سعيد إقليم الصويرة، متزوج وبدون أبناء، عامل موسمي.

16 أكتوبر -2022 عامل خمسيني بإحدى الضيعات الفلاحية بدوار أيت علي جماعة إنشادن إقليم اشتوكةأيت باها.

22 مايو 2021، عامل شاب عمره 26 سنة بحوض مائي في ضيعة فلاحية بمنطقة الحنداقبلفاع في اشتوكةأيت باها.

11 يوليوز 2019 عامل زراعي بدوار "تن علي موماد" بجماعة أيت عميرة بإقليم اشتوكة أيت بها،

15 غشت 2018 شاب عامل يبلغ من العمر 38 سنة، وعاملعمره في الـ 15 من عمره، في أرض فلاحية في ملكية برلماني «ر.ه.» في منطقة زعير.

ليس هذا سوى غيض وصلت أخباره الإعلام من فيض ما يوجد في الواقع في جميع المناطق الفلاحية بالمغرب.

إن النادي العمالي للتوعية والتضامن

مسانداً منه لهذه الفئة العمالية التي تحمل على اكتافها قسما كبيرا من اقتصاد البلد، والمكافحة من أجل حقها في عمل وحياة لائقين، يطالب بما يلي:

قيام السلطات، ومنها تفتيشية الشغل، بحملة لضبط جميع أحواض السقي في الضيعات، ومدى احترامها لمعايير السـ مة، أولها السياج، وتعليمات التحذير، وأدوات الانقاذ في حالات سقوط الأجراء /ت أو المواطنين فيها.

زيادة عدد مفتشي الشغل، وتمكينهم من الامكانيات اللازمة لقيامهم بواجبهم القانوني في أحسن الظروف، وتحسين اوضاعهم المادية ولاجتماعية، من أجل تغطية شاملة لجميع مواقع العمل الفلاحي وجعلها آمنة مهنيا.

وختاما نعتبر التغاضي عن تردي ظروف العمل وتكاثر المخاطر المهنية ترخيصا لأرباب العمل لتخريب صحة الأجراء وتهديد حياتهم من أجل الأرباح، وندعو الشغيلة إلى مزيد من التعبئة والوحدة سبيلا وحيدا لحماية صحتهم وحياتهم.

6 فبراير 2025

حزب العدالة والتنمية: تغليب خدمة المَلكية على نصرة الشعب الفلسطيني

بقلم: أزنزار

قال عبد الإله بنكيران (الأمين العام لحزبي العدالة والتنمية) في مهرجان خطابي حول «تعديلات مدونة الأسرة» بمدينة بنسليمان، متحدثا عن المقاومة في غزة: «الدنيا مُدافَعةٌ. والمُدافَعة يقوم بها الرجال. والرجال هم الأبناء البررة. والأبناء البررة تلزمهم أَسَرٌ سليمة ينشؤون فيها» [1]. لكنه تجاهل قول إن المقاومة كان «يلزمها» حزبُ عدالة وتنمية يوقع على اتفاق التطبيع نيابة عن المَلكية، التطبيع مع عدو صهيوني يبيد تلك الأُسر والمقاومة في غزة وكل فلسطين.

هذه الازدواجية بين ادعاء نصرة الشعب الفلسطيني قولا وخدمة السياسة الخارجية للمَلكية فعلا، وَرَدَ في البيان الختامي للدورة العادية للمجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية يناير 2025. فشعار الدورة: «الصمود والانتصار» مختلط مع تقدير الحزب العالي «لما تقوم به وكالة بيت مال القدس في دعم صمود المقدسيين، وللمبادرات الإنسانية لجلالة الملك لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني الشقيق». أما عن المساعدات فقد اختصرها بيان الحزب في تخصيص الملك «لمنح إضافية لفائدة الطلبة الفلسطينيين المنحدرين من قطاع غزة، المسجلين في الجامعات والمعاهد العليا المغربية»، مع السكوت على أن «الفعاليات التضامنية للشعب المغربي وقواه الحية» التي حياها بيان الحزب، كانت ضد وقائع ما كانت لتتم دون التطبيع الذي وقعه الأمين العام للحزب عندما كان على رأس حكومة الواجهة.

ورغم ذلك لم يتورع بيان المجلس الوطني عن تأكيد «موقفه الثابت الرافض لكل أشكال التطبيع»، كأن حزبا آخر هو من وقّع أمينُه العام على اتفاقية التطبيع يوم 10 ديسمبر 2020. هذا الموقف الذي قذف بقيادة الحزب بين مطرقة ادعاء الرفض وسندان التبرير. في حوار مصوَّر مع بنكيران صرح: «الحزب لم يُطبع، ولم يقبل التطبيع... سعد الدين العثماني كان رئيس حكومة، والحزب لم يتبنَّ ذلك التوقيع»... [2]. وفي حوار آخر: «تفهمت موقف سعد الدين العثماني... ودافعت عليه ولا أزال أدافع عليه». [3]

هكذا بينما اعتبر بنكيران «موقع اللغة العربية في القانون الإطار أكبر خطأ وأكبر مصيبة لحكومة سعد الدين العثماني»، فقد تفهَّم توقيعه لاتفاقية التطبيع! وحينما قامت احتجاجات داخل الحزب تدخَّل عبد الإله بنكيران «لتهدئة الأوضاع داخله». [4]

آخر ما يلجأ إليه بنكيران لتبرير هذا التناقض هو «الظروف»، أي تلك الظروف التي وجد فيها سعد الدين العثماني نفسَه آنذاك بين أمين عام حزب يدَّعي رفضَ التطبيع ورئيس «حكومة جلالة الملك» مُلزَمة بتطبيق أوامر جلالته. ولأن حزب العدالة والتنمية ليس فقط حزبا براغماتيا بل أيضا حزبا مَلكيا و«هِبةً من السماء إلى الدولة المغربية»، كما صرّح بنكيران سنة 2007 [5]، فإن الحزب فضَّل التضحية بالمبادئ لخدمة المصالح السياسية الآنية، وهذا هو جوهر الانتهازية في السياسة.

يَعرف الحزب كلفة رفض التطبيع آنذاك، وهو يرأس حكومة واجهة رضي الملك بتنصيبها بصعوبة، بعدما عُرف بـ«البلوكاج السياسي» سنة 2016، وفي سياق مقبل على الانتخابات ا تشريعية والجماعية. لذلك غلبت الحسابات السياسية الآنية والانتخابية على «المبادئ»، هذا إن كان هناك فعلا من يصدق أن للحزب مبادئ.

إن ما فعلته المَلكية حين «فرضت» على أمين عام حزبٍ يدعي رفض التطبيع توقيعَ اتفاقية تطبيع، يدخل ضمن آلية تقليدية تستعملها المَلكية لإفقاد المصداقية للأحزاب السياسية. فعند إعلان استقلال موريتانيا كان من اختاره الحسن الثاني لتمثيله في تقديم التهاني لرئيس موريتانيا المستقلة، هو علال الفاسي الذي كان يعتبر «استعادةَ الصحراء حتى نهر السينغال واجبا مقدَّسا». علَّق جيل بيرو على ذلك قائلا: «الوطني الأكثر تصلبا الذي رضي أن يتنكر لمبادئه، فأوامر الملك لا تناقَش، والحسن لا يحب إلا الرجال المذعنين، المنكسري الشوكة». [6]

وكما الحسن الثاني، فإن محمد السادس أيضا «لا يحب إلا الرجال المذعنين، المنكسري الشوكة»، وكان سعد الدين العثماني من ذلك النوع، وقد تقدَّم بنكيران، بكل ما يملك من ديماغوجية، لكي يبرر لسعد الدين العثماني «إذعانه وانكسار شوكته»، وفي نفس الوقت الحفاظ على طهارة الحزب بادعاء رفض التطبيع ونصرة فلسطين، وهو أمر مستحيل.

إن من يقبل بالمَلكية حاكما مُطلقا في السياسة الداخلية، سيقبل بذلك أيضا في السياسة الخارجية. ونصرة فلسطين، تستدعي النضال ضد الاستبداد في السياسة الداخلية وأيضا الخارجية. وهذا يستدعي النضال من أجل نزع الديبلوماسية ومجمل السياسة الخارجية من يد المَلكية وجعلها في يد المؤسسة التمثيلية للشعب المنتخَبة بكل ديمقراطية.

في سابقة تاريخية بعيدة جدا زمنيا، ولكنها أقرب سياسيا، أستطاع «علماء الأمة» بقيادة الفقيه محمد الكتاني، بعد ثورة أسقطت السلطان عبد العزيز، أن يفرضوا «بيعة مشروطة» على السلطان عبد الحفيظ، ضمنوها ما يلي: «إذا عُرض ما يوجب مفاوضةً مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يُبرَم منها إلا بَعد الصدع به للأمة... حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها». وليست هذه الفقرة إلا تعبيرا تقليديا عن المفهوم الحديث للسيادة الشعبية الحقيقية الفعلية التي تتعارض مع حُكم الفرد، وكان جزاء الفقيه الكتاني إعدامه جَلدا من طرف السلطان عبد الحفيظ. أما بنكيران البعيد سياسيا عن «علماء الأمة» أولئك، فكل ما يستعيره منهم هو الهجوم على أي مطالبة بإحقاق حقوق النساء، باعتبارها خروجا عن صحيح دين على علماء الأمة الانتفاض ضده.

عندما هبَّ الشعب المغربي بعد 100 سنة من تلك السابقة التاريخية، في فبراير 2011، وقامت حركة 20 فبراير مُطالبة بـ«دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يضعه مجلس تأسيسي»، انتفض بنكيران، ليس ضد المَلكية، بل ضد حركة 20 فبراير، وسارع إلى تولي حكومة الواجهة، التي اندرجت في مسار مناورات واسعة من المَلكية لتجاوز الانعطافة الثورية التي هبت رياحها من الشرق.

هذه هي الخلفية الحقيقية لمآزق العدالة والتنمية منذ أكثر من عقد: محاولة الحفاظ على قاعدة شعبية والحرص الشديد على خدمة المَلكية وعدم التصادم معها. وقد انتهى به الأمر إلى طرد المَلكية له «مُذعِنا ومنكسِر الشوكة» وبقاعدة شعبية متآكلة. وكل ما يقوم به بنكيران منذ رجوعه إلى الأمانة العامة للحزب محاوَلة لترميم شعبيته المتآكلة تلك، وفي نفس الوقت تأكيد أنه خادم خدوم للمَلكية، فاتحا المجال مرة أخرى لتكرار نفس المسار.

العدالة والتنمية، حزبُ برجوازي مَلكي رجعي، عدو للشعب المغربي كما هو عدو للشعب الفلسطيني.

هوامش

[1] https://www.youtube.com/watch?v=W4eUTDZnGnk&t=553s 2025-02-0

[2] https://www.youtube.com/watch?v=0unu2ay5858 ،2024-10-09

[3] https://www.youtube.com/watch?v=E0I-hOq_Srg&t=4729s ،2025-01-24

[4] https://www.youtube.com/watch?v=0unu2ay5858 ،2024-10-09

[5] https://www.hespress.com/عبد-الإله-بنكيران-نحن-هبة-من-السماء-لله-857.html ،2207-10-10

[6] جيل بيرو، «صديقنا الملك»، ص 260.

تفاعلا مع الرفيقين أيمن سلام وعادل البوعمري: في أسباب هزائمنا– 1

بقلم: ر. الرامي

بات غياب النقاش داخل اليسار المغربي سمة طاغية، القصدُ هو اليسار المناضل لا المنتسبون زورا إلى اليسار وهم في الضفة الأخرى من خط المواجهة. وما يجعل هذا الغياب مدعاة استغراب أن وضع اليسار المغربي لم يكن يوما في حالة سيئة بالدرجة التي بلغ اليوم، فكريا وسياسيا وتنظيميا، حالة تستعجل طرح كل شيء على بساط البحث والنقد.

غيابُ النقاش غيابٌ للتفكير، هذا برغم كل ما تتيح التقنيات التواصلية اليوم من فرص ووسائل لتنظيم نقاشات وندوات وخلق منابر دائمة للتفاعل الفكري والسياسي. ضمن هذه اللوحة القاتمة، تبرز نقط ضوء، وراءها مناضلون أفراد، من الذين لم يستسلموا لمناخ الخمول والكسل الفكري السائد، يمثلون حالة داخل اليسار دالة على أنه ليس بالكيان العقيم الذي يتصور البعض. مثال هذا مؤخرا نص نشره الرفيقان أيمن سلام وعادل البوعمري بعنوان: «نقطة نظام، المغرب إلى أين؟».

استنتاجات المقال خارجة عن السائد بفضل عين صاحية وجرأة على قول الحقيقة: حقيقة الهزائم الواجب الإقرار بها بقصد التحلي بحس النقد الذاتي والسعي إلى تحسين التنظيم فكرا وعملا.

والواقع أن سجل الهزائم المتواصل التي مني بها معسكرنا في العقود الأخيرة حافل: على الصعيد السياسي، ما حصيلة النضال من أجل الديمقراطية، منذ ظهور ما سمي «خط النضال الديمقراطي»، بعد أن طوى قسم عظيم من الاتحاديين صفحة ماضيهم «الراديكالي»؟ خط تبناه عمليا، بمسميات قريبة، قسم كبير من منظمة 23 مارس الثورية (منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وما تلا...)، وصب فيه أيضا قسم من أفواج خريجي التجربة القاعدية بالجامعة... أين السيادة الشعبية (أي الديمقراطية) من كل ما وصلنا إليه اليوم في التدبير السياسي للبلد؟

وعلى الصعيد الاجتماعي: عقود من تطبيق السياسات النيوليبرالية المدمرة للمكاسب الشعبية الطفيفة، والممهِّدة طرق رأس المال لاكتساح مجالات فسيحة في الخدمات العمومية وفي أملاك الدولة (الخوصصة). شكلت هذه السياسات هجوما لم تكن الحركة العمالية المغربية، النقابية المحض، مؤهلةً للتصدي له، وأدى ضعفها السياسي إلى تحولها إلى طرف مساير للحرب على مكاسب الشغيلة وحقوقهم (مدونة الشغل، ميثاق التربية والتكوين، التأمين الإجباري عن المرض، تقاعد الموظفين، وقانون الإضراب مؤخرا... والحبل على الجرار) باسم أضاليل «الشراكة الاجتماعية».

تطبيق السياسات النيوليبرالية هذا، بخضوع تام للمؤسسات المالية الدولية، تخلٍّ نهائي عن السيادة الوطنية. فأين وطنية قوى سياسية لا تضع مسألة الديون والتبعية للاتحاد الأوربي وللولايات المتحدة الأمريكية على رأس جدول أعمال النضال؟ من يطرح اليوم ضمن اليسار مسألة تعاون الدولة المغربية مع حلف الشمال الأطلسي واستضافة المغرب لمناوراته العسكرية كل سنة (الأسد الأفريقي)؟ هذا فيما ليس تعاون الدولة المغربية مع الكيان الصهيوني غير تتويج للتعاون مع الإمبريالية الأمريكية.

باختصار ليست هزائمنا من العيار العادي، بل هزائم تاريخية تستوجب حصيلة إجمالية تفتح أفقا للجيل الشاب، الذي لا يزال معظم القسم المنشغل منه سياسيا يأخذ وجهة القوى السياسية الرجعية ذات اللبوس الديني، لعجز اليسار عن إتيان بديل ذي مصداقية، فكرا وعملا.

أين الخلل؟ وما العمل والبديل؟

بعد تسجيل غباء تحميل المسؤولية للجماهير الشعبية، وصعوبة اتهام التنظيمات النقابية و السياسية (المكسب التاريخي وآلية توحيد الصفوف بتعبير الرفيقين)، صوَّب الرفيقان أصبع الاتهام إلى القيادات: "إن قياداتنا هي الخلل، هي التي تساعد النظام على تكييفنا مع ما يخدم مصالح البورجوازية».

لكن ما هي القيادات؟ هل هي أفراد، جعلتهم طباع شخصية غير سوية يسببون لحركة النضال هزائما تلو أخرى؟ أم القيادات خط سياسي، استراتيجية وتكتيكات؟

الخط العام الذي ساد في اليسار، بعد سحق الملكية لليسار الماركسي بضراوة القمع، هو ما سمي «خط نضال ديمقراطي»، وضع أسسَه عبد الرحيم بوعبيد واليوسفي، في قطيعة مع الخط الانقلابي الذي مثله الفقيه البصري. هذا الخط البوعبيدي هو الذي لا يزال معظم اليسار يسترشد به رغم حصيلته التاريخية البائسة، التي يرمز إليها ما سمي «حكومة التناوب التوافقي». وهو الخط الذي يروجه أيضا رهط من المثقفين غير ا منتمين تنظيميا لليسار، لكن بات لهم صيت عظيم بفضل انترنت. لا تزال الهيمنة السياسية لليسار «خط النضال الديمقراطي» قائمة، وهي ما يتغذى به الشباب المعارِض الذي لا يجد ضالته لدى التيارات السياسية الرجعية ذات اللبوس الديني. هذا الخط تغذى بأفكار نقد الفساد، والريع، وليس الرأسمالية والامبريالية، دون أي تغيير لجوهره السياسي وأفقه الاستراتيجي.

نشأ هذا الخط بطي صفحة خطٍّ تداخل معه في الحركة الاتحادية، الخط الانقلابي (ليس القصد ضلوع اتحاديين في محاولة عسكرية وحسب، بل حتى خط كفاح مسلح تخوضه نخبة ثورية خارج نضال الطبقة العاملة). وليس ضَلالُ الخط الانقلابي حجة على صحة «خط النضال الديمقراطي». ونحن الآن نستفيد من عبرة نصف قرن من ممارسة هذا الخط، خط مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في 1975، الباسط هيمنتَه أيضا على قسم من اليسار الثوري السابق.

هذا الخط يستدعي المساءلة والتقييم التاريخي. ليس بمنظور اليسارية العقيمة المستنكفة عن النضال في مؤسسات الديمقراطية البرجوازية، مهما بلغ زيفها؛ بل بالمنظور الاشتراكي العمالي، المسترشد بالماركسية، وبتجارب النضال من أجل تحرر الطبقة العاملة منذ فجر الحركة العمالية. ومن دواعي هذه المساءلة أيضا أن الوعي العمالي والشعبي يجتاز، بوجه عام، مرحلة إصلاحية، يغلب فيها الميل إلى تحسين الوضع الاجتماعي في ظل القائم، قبل اقتناع في خضم النضال، حيث تتبخر أوهام الإصلاح، بالحاجة إلى تغيير جذري يستأصل نظام الاستغلال الرأسمالي واستبداده السياسي من جذريهما. وهذا الطور الإصلاحي قد يسقط طليعة الكادحين، من شغيلة وفقراء المدن والقرى، ضحية خط أثبت التاريخ مآزقه بما لا يترك مجالا للجدل.

يتبع

بوحمرون : صك اتهام آخر في وجه السياسة البرجوازية في قطاع الصحة

بقلم- ماسين

ما داء الحصبة (بوحمرون)؟

يُعد داء الحصبة مرضا شديد العدوى وخطيرا، ينتقل عبر الهواء ينتشر بسهولة عندما يتنفس شخص مصاب بعدواه أو يسعل أو يعطس، ويسببه فيروس يمكن أن يؤدي إلى ا ابة بمضاعفات وخيمة تصل إلى الوفاة، وفق منظمة الصحة العالمية نتيجة فيروس موجود في الأنف والحلق لدى الطفل أو الشخص البالغ المصاب الحصبة. ويمكن أن تصيب الحصبة أي شخص، ولكنها أكثر شيوعاً بين الأطفال. وتصيب الحصبة الجهاز التنفسي ومن ثم تنتشر في جميع أنحاء الجسم. ومن أعراضها الحمى العالية والسعال وسيلان الأنف وانتشار الطفح الجلدي في جميع أنحاء الجسم. وحسب الدعايات الصحية فالتلقيح ضد الحصبة أدى إلى تجنب أكثر من 60 مليون وفاة بين عامي 2000 و2023. وبالرغم من التطعيم الجماعي ضد الحصبة، فإن عام 2023 شهد تسجيل قرابة 10.3 ملايين حالة في جميع أنحاء العالم، ما أدى لوفاة 107 آلاف و500 شخص، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة.

شهدت الإصابات بالحصبة، ارتفاعاً بنسبة 20% في جميع أنحاء العالم سنة 2023 بسبب أوجه قصور مقلقة في تغطية التطعيم، على ما أظهرت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية والمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (سي دي سي). وحدد مُعدو الدراسة حالات انتشار كبيرة لمرض الحصبة في 57 دولة في عام 2023، في جميع القارات باستثناء أمريكا، ونِصفها في أفريقيا، مقارنة بـ 36 دولة في 2022.

كيف تحول الداء إلى وباء بالمغرب؟

بدأت علامات الأولى لـ«بوحمرون» تسجل بالمغرب منذ سبتمبر 2023، لا بد من توضيح فترتين مهمتين، وهما الفترة قبل عام 2013 والفترة من عام 2014 حتى الآن. قبل عام 2013، كانت التوصية بجرعة واحدة من لقاح الحصبة في عمر تسعة أشهر، وذلك منذ إعادة هيكلة برنامج التطعيم الوطني في عام 1986. وبعدها في 1999 صدر قانون الأداء عن الخدمة العلاجية كأول خطوة في اتجاه تصفية مجانية الخدمات الصحية العمومية.

في 2025 وصلت الحصيلة لـ 120 حالة وفاة (جلها أطفال) و25 ألف إصابة، في ارتفاع غير مسبوق مقارنة بالسنوات الماضية، منذ ثمانينات القرن الماضي، حسب معطيات وزارة الصحة، فقد سُجلت 7633 إصابة لدى الأشخاص الذين أعمارهم ما بين 18 شهرا و11 سنة، و 642 حالة لدى الأشخاص ما بين 12 و36 سنة، و2028 حالة لدى من تجاوزت أعمارهم 37 سنة، و1893 حالة لدى رضع أقل من 9 أشهر، و1693 لدى من هم بين 9 شهور و17 شهرا والوفيات، فإن 42% سُجلت لدى أطفال أقل من خمس سنوات، و24% لدى أشخاص تفوق أعمارهم 37 سنة، و15% ما بين 18 و36 سنة، و12% ما بين 5 و11 سنة، و7% ما بين 12 و17 سنة.

تكمن خطورة الحصبة في أنه مرض معدٍ، إذ يمكن لشخص واحد أن ينقل العدوى لحوالي 15- 20 شخصا. ووفق مؤسسات الدولة فإن «الانتشار الوبائي لبوحمرون يثير المخاوف من احتمال حدوث تفشٍّ مماثل لأمراض أخرى مشمولة في البرنامج الوطني للتلقيح، حيث إن العامل المشترك بينها جميعًا هو تراجع نسبة التغطية بالتلقيح، وأن الامر غير عادٍ إذ الأمر يدعو إلى القلق، حيث نأمل أن يتوقف هذا الارتفاع في الإصابات، وألا نشهد موجات جديدة من أمراض يمكن الوقاية منها باللقاح؛ مثل الدفتيريا، والسعال الديكي، الكزاز الولادي، وشلل الأطفال».

دعايات الدولة ومخاوفها حول تفشي الوباء

تدعي الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية أن السبب الرئيسي في تفشي بوحمرون هو «تراكم أعداد كبيرة من الأشخاص غير المحصنين؛ مما سهّل انتشار الفيروس بسرعة، إذ ينتقل من شخص مصاب إلى أفراد آخرين غير محصنين"، مؤكدة أن "التفشي لم يكن محصورًا في فئة عمرية معينة أو منطقة محددة، بل طال جميع الفئات العمرية وجميع أنحاء البلاد، مع تسجيل معدلات انتشار أعلى في بعض المناطق مقارنة بغيرها، ما يعزز تزايد المخاوف من ظهور مشكلات صحية أخرى إلى جانب وباء الحصبة؛ وهو ما يستوجب الحذر واليقظة تجاه أمراض مثل: السعال الديكي، والخناق، والكزاز، وحتى شلل الأطفال».

تعزو مؤسسات الصحة الأمر إلى تراجع تلقي اللقاحات الطبية في السنوات التي أعقبت جائحة كورونا وانتشار المعلومات المغلوطة تسببا في عودة داء الحصبة وانتشاره في المغرب خاصة بين الأطفال. وكذا امتناع بعض الآباء عن تلقيح أبنائهم يعود إما لعدم إعطائهم الأهمية الكافية لهذا اللقاح، أو لرفضهم المبدئي للتلقيح. مشيرةً إلى أن هذا السلوك ليس جديدا؛ بل هو ظاهرة عالمية تعود لما قبل جائحة كورونا.

بالنسبة مديرية الأوبئة المشكلة في التطعيم وأن جائحة كوفيد لها علاقة كبيرة بذلك، لأنه كان هناك انخفاض في التلقيح والمراقبة مع جائحة كوفيد. تراجع الإقبال على التلقيح عقبها بسبب انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة حول سلامة وفعالية وأهمية اللقاحات، وكذا التراكم المسجل في أعداد الأشخاص غير الملقحين الناتج عن عدم احترام الجدول الوطني للتلقيح المعتمد من طرف الدولة والذي يغطي مجموعة من الأمراض المعدية والخطيرة، مما أدى إلى تفاقم الوضع وزيادة انتشار وتفشي مرض الحصبة، ما يعني حسبها ارتفاع حالات الإصابة بالحصبة، بسبب انخفاض مستوى المناعة الجماعية، وتبرر ذلك بالاختلاط الاجتماعي الناتج عن السفر والرحلات والاجتماعات العائلية خلال العطلة المدرسية. مع ضرورة تأكيد أنه سينتشر بين الرضع والأطفال الذين سيولدون، وبالتالي تعتبر الإجراءات المتخذة على مستوى المدرسة ضرورية وجوهرية وحيوية لمكافحة الداء؛ لكنها مع ذلك لا تزال غير كافية، داعية إلى إجراء تحقيقات لفهم التراخي في مراقبة مستويات التطعيم وتوفير اللقاحات.

هذه التبريرات هي عملية ذر الرماد في العيون. فالمشكلة الأساسية بنيوية مرتبطة بالخيارات السياسية للنظام بقطاع الصحة ذي التوجه الرأسمالي.

توالي الكوارث يعري هشاشة الخدمة الصحية

تقصف الدولة عقول كادحي- ات المغرب بأضاليل لا حد لها بواسطة ترسانتها الإعلامية الكبيرة وبمؤسساتها الرسمية العديدة والخبراء المؤدى لهم، وفي أحيان أخرى بواسطة القيادات البيروقراطية للنقابات العمالية واحزابها الخاضعة أحيانا أخرى، ومن بين تلك الأكاذيب ما يطلق عليه اليوم «الدولة الاجتماعية» والتعويضات والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة.

عرت الكوارث و الأوبئة التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة (جائحة كوفيد 19 وزلزال الحوز، والآن وباء بوحمرون) الواقع الحقيقي لقطاع الصحة، حيث حجم الخصاص مهول في القطاع العمومي، سواء في المعدات والأدوية كما في الشغيلة بكل فئاتهم. يصل الخصاص في الأطر الطبية إلى 3 ألف طبيب- ة، و65 ألف ممرض- ة، زد على ذلك النقص في البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية لخدمة صحية ذات جودة. و للإشارة أن في عز ارتفاع نسبة المصابين بداء بوحمرون عرفت المراكز الصحية نقصا حاد في فيتامين A الذي يدخل في بروتوكول العلاج من هذا الوباء ويجنب المرضى عواقبه السلبية (أمراض العين مثلا).

إذا كان النقص في الأطر الصحية والبنايات و الأدوية يصل إلى حد إهمال مصالح السكان وحقهم في الرعاية الصحية والعلاج، فإن النقص الكبير في أدوات العمل وسائل الحماية الفردية (كمامات ومحاليل التعقيم)، التي تؤكد الوزارة في خطاباتها ضرورة توفيرها، جاء ليتوج الوضع المتأزم بكارثة، مما يعرض حياة العاملين والمرضى على حد سواء لخطر العدوى.

هذا الواقع المر الذي فضحته الكوارث الطبيعية وانتشار وباء بوحمرون وقبله جائحة كورونا والقادم أخطر، هو نتاج تراكم طويل من السياسات النيوليبرالية في قطاع الصحة، تهدف إلى تسليع الخدمات الصحية وتشجيع القطاع الصحي الخاص، وهذا ما لاحظناه من توسع في عدد المصحات والمختبرات الخاصة التي لم تقدم أي دعم خلال جائحة كورونا ولا الآن مع انتشار وباء بوحمرون (مجانية التحاليل الطبية والاستشفاء في المصحات الخاصة

التتمة في الصفحة 10

تنسيقة التعاقد المفروض : بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع لطيفة المخلوفي)

يفضلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوارا مع لطيفة المخلوفي عضو المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد.

1* مكانة النساء ضمن المتعاقدين (عددهن) وهل ينعكس وزنهن العددي بالقطاع داخل الهياكل والمسؤوليات التنظيمية؟

من المعلوم أنه بالموازاة مع مزيد من إضفاء الهشاشة والتفكيك لقطاع التربية والتعليم يجري تأنيثه، مما يجعل بالضرورة عدد الأستاذات والأطر المختصة المفروض عليهن التعاقد في نمو مستمر. منذ الشرارة الأولى لتأسيس التنسيقية، كانت الأستاذات المفروض عليهن التعاقد في قلب حركة النضال. بحيث ساهمن في تأسيس وتقوية التنسيقية محليا وجهويا ووطنيا، وأضطلعنا بمهام قيادية في عدة جهات ومديريات فضلا عن العمل داخل لجان حساسة مما يبرز قدرات النضال الكامنة لديهن. وهي إشارة صادقة على الدور الذي تلعبه النساء في نصرة المطالب باعتبارهن الفئة الاجتماعية الأكثر تضررا من الهجوم على قطاعات اجتماعية حيوية مثل التعليم والصحة والتشغيل. ورغم أن التواجد وتحمل المسؤوليات التنظيمية محليا جهويا وطنيا كان في السنوات السابقة لافتا، وإن كان لا يعبر عن عددهن بشكل كبير، فقد شهد هذا التواجد تراجعا كبيرا في تحمل المسؤولية داخل الهيكل الوطني نموذجا حيث من أصل مجموع المديريات على الصعيد الوطني نجد اليوم فقط ثلاث منسقات محليات داخل المجلس الوطني لتنسيقية المفروض عليهن- هم التعاقد. ويمكن تعليل ذلك بأن عدد كبير منهن انخرطن في المعركة وهن عازبات فكانت مسؤولياتهن أقل. لكن مع توالي السنوات أصبحن زوجات وأمهات وبالتالي أصبحت المهام الملقاة عليهن أكثر. ومساحة الحرية المتاحة أمامهن أقل.

2* هل يؤخذ وضع الأستاذات الخاص كنساء بعين الاعتبار، أو هل هناك سلوكيات تكيح المشاركة الفعالة للمناضلات سواء داخل الهياكل والجموع العامة أو أشكال النضال؟

تواجه الأستاذات إلى جانب الأطر المختصة المفروض عليها التعاقد عدة كوابح تعيق انخراطهن بذات القوة. نظرا لطبيعة البنية الذكورية من جهة وما تتعرض له النساء من تضييق يرتبط بنوعهن الاجتماعي من قبيل التحرش وغيره. إلى جانب إكراهات تتعلق باضطلاعهن بمهام إعادة الإنتاج الإجتماعي (زوجات، أمهات، رعاية الآباء والأمهات في حالة العازبات).

تحضر الإكراهات الأسرية في موقف الأزواج، ومدى تشجيعهم لانخراط الزوجة في النضال، واشتراط موافقته بعدم التأثير على الاستقرار الأسري كشرط أساسي. فمثلا السنوات الأولى للطفل غالبا ما يترافق معها شعور الأستاذات الأمهات بالذنب تجاه أي تقصير في مهام الرعاية.

فضلا عن أنه لا يزال هناك عدم تقبل مجتمعي من طرف الأسر لفاعليتهن القصوى في دينامية النضال سواء تعلق بالمسؤوليات التنظيمية أو الالتزام الميداني، فضلا عن التأثير الكبير الذي خلفته الاعتقالات في صفوف قواعد كبيرة من الاستاذات وما رافق ذلك من إهانة أثناء الاعتقال وغيره.

3* هل من سياسة حفز واع لتطوير مكانة النساء في التنسيقية؟

للأسف غالبا ما يجري الحديث عن التعبئة للمعركة دون استحضار ضرورة توجيه المجهودات للتفكير في كيفيات التوجه رأسا نحو حفز يومي وواع لمزيد من تطوير مكانة النساء داخل التنسيقية، ما سيسهم بلا شك في إعطاء معركة دفعة قوية وجديدة. لكن غياب طرح هذا النقاش بشكل تنظيمي يلقي المسؤولية على المناضلات داخل التنسيقية. وبلزمهن بضرورة تعميمه بشكل قاعدي في الجموعات العامة ليكون التفكير جماعيا وأكثر نجاعة في تطوير المكانة وبذلك تطوير الأداء والفاعلية.

4* هل من مطالب خاصة بالنساء في الملفات المطلبية؟ إن كان الجواب لا ما تفسير ذلك؟

لا تحضر مطالب النساء في الملفات المطلبية، والأكيد أن هذا واحد من نقط الضعف الواجب نقدها وتداركها. لأن إدراج مختلف مطالب النساء في الملفات المطلبية هو دمج النقابي بالنسائي. وسيمكن من حفز انخراط النساء كما سيساهم في التغلب على عدة إكراهات تعيق انخراطهن. فمثلا بفعل الهشاشة المفروضة يتم حرمان العديد من الأستاذات الأمهات من رخص الرضاعة، ويواجهن مصيرهن بمفردهن أو بشكل محلي معزول هذا الزحف، عبر تدخلات معزولة. وغالبا ما يتم الصمت بفعل سطوة التسلط واعتبار مطالب رخص الرضاعة وغيرها مكالبا من الدرجة الثانية. وهذا فقط مثال من مطالب عديدة تخص نساء التعليم.

ومن وجهة نظري فإن غياب التنسيق والنقاش الجماعي بين المناضلات داخل التنسيقية بهذا الخصوص يفسر هذا الغياب لمطالبهن التي لا تقل أهمية وليست هامشية بل لها أهمية قصوى.

5* هل هناك نقاش داخل التنسيقية حول مدونة الأسرة؟ إن كان الجواب لا ما تفسير ذلك؟

داخل التنسيقية لم يحضر النقاش حول مدونة الأسرة باستثناء انخراط المناضلات المفروض عليهن التعاقد فيه داخل مواقعهن التنظيمية خارج التنسيقية.

وأعتقد أن ذلك يرتبط بطبيعة سيرورة البناء والمراكمة للنقاش بشكل عام داخل الهياكل التنظيمية. والتي لا يحضر فيها البعد النسائي. في تعبير واضح عن القطيعة القائمة حاليا بين النقابي والنسائي. وما لهذا من تداعيات تفتح الباب نحو مزيد من الهجوم والتفكيك.

6* هناك حديث عن أن الدولة قامت بتأنيث القطاع لأن النساء مطواعات؟ هل الأمر فعلا كذلك؟

تبرير تأنيث القطاع بأن النساء مطواعات تسطيح حقيقي للنقاش وتحوير له. كما أنه لا يخلو من ميزوجينية مقيتة.

الصراع اليوم ليس ضد النساء الملتحقات بقطاع التعليم واعتبارهن «سارقات وظائف» وتزكية نعرات الهجوم عليهن ووصمهن عبر حملات من قبيل «كوزينتك/ إلى مطبخك» وغيرها. يجب توجيه الصراع بقوة وشراسة نحو من فرض التعاقد ويعمل جاهدا على إضفاء المزيد من الهشاشة. والإقبال على النساء ليس إنصافا لهن من طرف دوائر صنع القرار بل باعتبارهن يد عاملة رخيصة ويتم استغلالهن على الدوام في أكثر القطاعات شقاء وهشاشة من قبيل : العاملات الزراعيات، عاملات النسيج، العمالة المنزلية... إلخ. واليوم هناك سعي محموم ليلتحق قطاع التربية والتعليم بهذه القطاعات خاصة مع التنزيل العملي لقانون تكبيل الاضراب (التوقيفات، الاقتطاعات، العقوبات). واليوم هناك تواطؤ مكشوف بين البيروقراطيات النقابية وبين دولة الباطرونا لتجريد الطبقة العاملة من سلاحها. مما يستوجب التقاط الإشارات وحفز النضال للتصدي وحصار البيروقراطيات لتكون المعارك بغرض إسقاط قانون تكبيل الاضراب لا مفاوضات لتعديل بنوده.

إن هذا الزحف له تداعيات مفصلية على مستقبل النضال النقابي ومصير النضال الاجتماعي عامة. وأعتقد أن لا أحد يستطيع إنكار دور النساء في مختلف مواقع نضالهن، وتجربة التنسيقية بينت القدرة النضالية للأستاذات، فضـ عن تحملهن المسؤولية التنظيمية وانخراطهن النوعي في التعبئة بمواقع حيوية وطبعا لا نغفل أنهن نلن نصيبهن من القمع والسحل والاعتقال كما الأحكام الصورية وما تلاها من تجليات الحظر على الحق في الإضراب من توقيف عن عمل وغيره. ومع ذلك واصلن المعركة.

7* ما هي بنظرك سبل تقوية التنسيقية كما ونوعا وبالخصوص تجاه النساء؟

إن الحديث عن تقوية التنسيقية يستدعي نقدا ذاتيا جماعيا، وتوجيه الجهود نحو معارك تتجاوز القطاعي ليكون شعور الوحدة ممارسة حقيقية وليس مجرد تنسيق فوقي بين التنظيمات لا امتداد فعلي له في القاعدة. وطبعا هذا ينطلق من إضاءة كافة مواطن النقص في التعاطي مع انخراط نساء التعليم داخل التنسيقية كما نوعا. وتجاوزها لن يتم إلا عبر ربط علاقات التضامن بين النساء المناضلات، وبحث إمكانيات تنسيق يتجاوز قطاع التعليم. وبراهن على تحمل المسؤولية في إدارة المعارك والمشاركة في صنع القرار. فضـ عن التكوين النقابي والنسائي في صفوف المناضلات. والانفتاح على العمل النسائي داخل الصراع الاجتماعي وتكوين مناضلات التنسيقية في القضايا النسائية لتقليص التمييز الجنسي داخل التنسيقية، وطبعا نفس الوضع وأكثر يحصل في النقابة. إضافة إلى التشجيع على انخراط وتحمل النساء للمسؤولية التنظيمية ليشكلن حافزا للدفاع عن ضرورة طرح قضاياهن والترافع عليها نضاليا. وطبعا هنا نستحضر تحفيز المشاركة في القيادة دون استعمال مفهوم الكوطا الفارغة من اي مضمون مناهض للرأسمالية والبطريركية والتدقيق في الملفات المطلبية بإدماج قضايا الاضطهاد والهيمنة الذكورية.

إن تحقق هذه المطامح رهين باستيعاب التقاطعات الممكنة بين النقابي والنسائي والانفتاح على الحركة الاجتماعية. وعلى رأسها الحركة النسائية والإيكولوجية والاهتمام بالاستهلاك والقدرة الشرائية. وربط هذا المعطى بالحركة النقابية. وتكثيف الجهود لتوسيع الانخراط في الشأن النقابي والسياسي داخل المؤسسات التعليمية و تكثيف التواصل في هذا المجال لمزيد من حشد الهمم داخل تنسيقية المفروض عليهن- هم التعاقد خاصة أن هناك رصيد لا يستهان به في البناء التحتي وتحفيز فاعلية القاعدة باعتبارها النبض الحقيقي للمعارك النضالية.

نقطة نظام لابد منها تخص معركتنا؛ بقلم؛ عبد الرحمن الكرومي، عضو المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم- الكدش

«إن محطة الإضراب ناجحة، هنيئا لنا جميعا، لكن لنفكر جميعا في محطات أفضل بعدها»، لكن يجب على نقابة الاتحاد المغربي للشغل umt أن تلتحق بالوحدة النقابية مع المركزيات النقابية والجبهة الموحدة ضد قانون الإضراب وتتجاوز أي منطق قد يراكم مستقبلا لتشتيت معركة الطبقة العاملة المغربية ضد النيوليبيرالية المتوحشة والعبودية المقنَّعة بقانون تجريمي للإضراب وواقع غلاء الأسعار وسيلان لعاب البورجوازية المتعفنة لسرقة أموال التقاعد والتغطية الصحية cnops وcnss.

إن هذه اللحظة من تاريخ البلاد مهمة وتاريخية في مسار نضال الطبقة العاملة المغربية، ولقد سجلت هذه النقابة(umt) موقفا نضاليا متميزا بالاستجابة لصرخة المركزية الكنفدرالية(cdt) التي أعلنت أول قرار بالإضراب العام يوم 05 فبراير ضد عبث الحكومة والباطرونا والأوليغارشية المالية.

إن المتتبع الموضوعي والمنصف يعلم يقينا أن مركزية cdt انتهت إلى قرار الإضراب العام على خلاف كل النقابات المركزية الأخرى بعد مسلسل نضالي بدأ بوقفات أمام المقرات الكنفدرالية مرورا بمسيرات جهوية ومسيرة وطنية هيمن عليها اللون الأصفر لون الوضوح والشفافية وذلك كثمرة من ثمار نجاحها في تأسيس جبهة وطنية ضد قانون الإضراب واخراجها إلى أرض الواقع.... وتناسلت مواقف الـ CDT، سواء عبر فريقها البرلماني أو تصريحات قيادتها ومناضليها ومناضلاتها.... إلى حين إعلان الإضراب العام.

لن نطيل في شرح هذا السياق لأن الغرض من التذكير به هو الإشارة إلى خطأ أي خيار نقابي يذهب في اتجاه خلق أية شروط تراكم في المستقبل القريب والمتوسط أو البعيد لتشتيت العمال ووحدتهم خاصة بعد نجاح وحدتهم في الإضراب العام وطنيا وإقليميا ودوليا بكافة المقاييس.

يجب أن يبادر الاتحاد المغربي للشغل UMT للإلتحاق بالجبهة ووحدة النقابات العمالية المركزية لتوحيد كلمة الحركة النقابية المغربية والا سيؤدي ذلك إلى تقسيم المعركة مستقبلا وتفريخ شروط تقسيم وحدة القواعد العمالية التي من مصلحتها تطوير وتخصيب هذه الوحدة في الانتماء لنفس الواقع ونفس المصير الطبقي والاجتماعي.

إن اندفاع أي فهم بيروقراطي بورجوازي صغير وهيمنته في هذه المرحلة من أي طرف نقابي سيؤدي أدوارا رجعية في الساحة، وبالتالي سيتحمل صاحبها مسؤولية تاريخية لوحده، لأن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل cdt قررت الذهاب إلى آخر سطر في هذه المعركة الوجودية ومصيرنا وقدرنا فيها إما أن ننتصر أو ننتصر. لذلك قد يفهم من عدم التحاق umt بالوحدة قريبا شيئا واحدا وهو أنها مركزية أعلنت الإضراب الأخير مضطرة بعدما تعرضت لإحراج كبير بُعَيْد الحدث الكبير الناتج عن إعلان قرار الإضراب العام الكونفدرالي، وقد يتأكد هذا الاستنتاج بالعودة إلى الوراء قليلا ومراقبة سلوك هذه المركزية منذ 2016 إلى اليوم خاصة أنها ظلت صامتة طيلة الجولات السابقة ولم تعلن عن أي شكل إحتجاجي ضد الحكومة يوازي تواجد برلمانييها ومفاويضيها في الجلسات مع الحكومة بتوافقات غريبة، بل أكثر من ذلك أحيت فاتح ماي الماضي بالرقص والموسيقى الشعبية في مقراتها بينما تم حصار فاتح ماي الكونفدرالي والمسيرة الكنفدرالية المركزية بالدار البيضاء وتنغير وبني ملال وكل الجهات... وتطويق مقرها وسد الشوارع المؤدية إليها السنة الماضية وإصدار بلاغات من طرف العمالات تدعو إلى عدم السفر ومنع تظاهرات جهوية نظمتها الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

في جميع السيناريوهات المقبلة سوف تتضح الأمور للطبقة العاملة والرأي العام الذي ارتفع منسوب وعيه السياسي والنقابي خاصة منذ سنة 2016 بعد حراك الريف وحراك الأساتذة فوج الكرامة وحراك الأساتذة المفروض عليهم التعاقد والحراك التعليمي الشعبي الأخير ضد النظام الأساسي بزخم نضالي متسلسل... وبإمكان هذا الرأي العام الشبابي والشعبي المشتبك مع الثورة الرقمية أن يدرك حقيقة هذه الدعوة النضالية وأهمية البحث في المرحلة عن آليات الوحدة والالتقاء التاريخي بين مركزيتين عماليتين تاريختين وكبيرتين. أما في حالة ا معان في منطق الانعازلية والذاتوية لقيادة هذه المركزية umt فإن نفس الرأي العام سيحاسبها بل إن مناضليها الأحرار سينتفضون من داخلها ويدفعون في اتجاه الوحدة الكنفدرالية وسيكشف التاريخ بأن قيادات umt تمارس المزايدات خوفا من اكتساح الـ CDT الساحة بقوة مطلقة بعد إظهار شجاعة القيادة الكدشية في الإعلان والمبادرة إلى تقرير الإضراب العام الكونفدرالي التاريخي بشكل جماهيري ديمقراطي تقدمي ومستقل.

إن هذا الحساب الضيق في حالة ثبت وجوده بالفعل ضمن تفكير قيادة UMT سيثبت بأن الدافع السياسوي الضيق هو الذي دفع umt إلى إعلان الإضراب ...

ثانيا، يبدأ رأي رفيقنا بتسجيل نجاح الإضراب العام. فما القصد بالنجاح والحياة الاقتصادية والاجتماعية واصلت يومي 5 و6 فبراير 2025 مجراها العادي، فلا الإنتاج توقف بنسبة مُربكة لمالكي وسائله، ولا الخدمات تعثر سيرها، ولا أي جانب من حياة المواطن اليومية تأثر بالإضراب بنحو له وقع.

نعم أضرب المناضلون- ات النقابيون- ات المنتمون- ات إلى المنظمات الداعية إلى الإضراب، أما عموم الشغيلة بمختلف مواقع الإنتاج والنقل والخدمات، برا وبحرا وجوا، فلم يصلها حتى نداء الإضراب بطريقة مباشرة من شأنها الإقناع بالانخراط في الحركة الإضرابية الجماعية. أول مرة تنقص فيه مدة التحضير للإضراب العام إلى هذه الحيز الزمني الوجيز الفاصل بين صدور الدعوة إلى الإضراب وساعة تنفيذه. ومهما بدا شبه إجماع على الدعوة الإضراب، كل المنظمات ما خلا الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والفيدرالية الديمقراطية للشغل وتنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد، فإن ما تمثله القوى المضربة ليس سوى أقلية ضئيلة من الطبقة العاملة المغربية. فهل يخفى على كل نبيه صادق مستوى ضعف الحركة النقابية المغربية بعد عقود من تعميم هشاشة التشغيل بنحو مانع لأي تنظيم لضحاياها؟ وهل يخفى وقعُ القمع الذي استهدف النقابة بالقطاع الخاص بالفصل 288 من القانون الجنائي وبطرد النقابيين- ات، حتى بات القطاع الخاص صحراء نقابية. وحتى قطاع الوظيفة العمومية تضرر بفعل ظاهرة التنسيقيات وشتى صنوف الجمعيات المهنية العاملة خارج المركزيات النقابية. باختصار ما يصح ليس نجاح الإضراب العام لعموم الشغيلة بل نجاح الإضراب العام لكافة النقابيين- ات. وبالنظر لما يمثله هؤلاء من أقلية، لم تكثرت الدولة للدعوة إلى الإضراب العام، وأقدم مجلس النواب على المصادقة على قانون الإضراب في نفس يوم «الإضراب العام».

قليل من الواقعية تقتضي الاعتراف بأن القسم الأعظم من الطبقة العاملة لم يضرب يومي 5 و6 فبراير 2025، ليس فقط لأنه غير منظَّم، بل أيضا بسبب طابع الارتجال الذي اتسمت به

التتمة في الصفحة 06

لا يا رفيق...القيادات النقابية سواءٌ (نقاش مع رفيق نقابي)

بقلم: م. جديد

أولا، لابد من الإقرار بايجابية نشر الكرومي عبد الرحمن عضو من قيادة كدش (مجلسها الوطني) رأيا في موضوع الساعة، إضراب 5 و6 فبراير 2025، في زمن حيث يكاد الإفصاح عن الرأي والنقاش ينعدمان في الساحة النقابية المغربية. فقد انكمش الإعلام النقابي حتى صار رتيبا، متيبسا، معظمه بيانات أجهزة، أو مقالات شبيهة مدبجة من البيانات عينها. وثاني عناصر الإيجابية في رأي المناضل عبد الرحمن أنه يتناول بالنقد موقف اتحاد نقابي آخر، فيما التواصل بالنقاش شبه منعدم بين مناضلي- ات مختلف المركزيات النقابية برغم ما يفرض الدفاع عن الحقوق والمكاسب من تلاقٍ في الميدان وتنسيقات بين فينة وأخرى. فعسى أن تشيع ممارسة النقاش، والإنصات، ونبذ النزوع المتعصب إلى التنظيم، واعتباره وحده يحتكر الحقيقة وحتى النضال (الشعار الشهير: «فخر الانتماء»)، ومعه اعتبار التنظيمات الأخرى إما غير موجودة أو مجرد مشوش.

لا يا رفيق...القيادات النقابية سواءٌ (نقاش مع رفيق نقابي)

بقلم: م. جديد

تتمة الصفحة 05

الدعوة إلى الإضراب العام. أما الحديث عن كون كدش قد هيأت له بمسلسل نضالي، فيتغاضى عن كون تلك الأشكال النضالية إنما نفذها مناضلو- ات الكدش وحدهم-هن، وكلها خارج أماكن العمل، ما ينزع عنها إمكان التأثير على سائر الشغيلة غير الأعضاء في الكدش.

الحقيقة الساطعة المتجلية لكل متسائل موضوعي هي أن كدش بتوقيعها اتفاق 30 أبريل 2022، بعد عدم اهتمام نضالي بموضوع تقنين الإضراب الذي عملت عليه دولة البرجوازية ما لا يقل عن 20 سنة، إنما هي تساير هجوم الدولة بمنطق «الشراكة الاجتماعية» كما سايرت هجمات لا تقل خطورة، منها ما يسمى ميثاقا وطنيا للتربية و التكوين الذي مثل دستور تخريب المدرسة العمومية ووضع العاملين- ات فيها، ومنها مشاركتها في اللجنتين الوطنية والتقنية لما سُمي خداعا بـ»إصلاح انظمة التقاعد»، والسجل حافل لا يتسع له هذا المقال. ما يجب فهمه هو آلية مسايرة البيروقراطيات النقابية، ومنها الكدشية، لهجمات الدولة: المسايرة الفعلية والتعبير كلاما عن الرفض والمعارضة، لسبب بسيط هو استحالة أن يقول من له صفة نقابية أنه مع خوصصة التعليم (الميثاق المشؤوم)، ومع ما حل بتقاعد الموظفين-ات إلى المشاركة في لجنتي إصلاح التقاعد (رفع سن التقاعد، وخفض المعاش وزيادة الاقتطاع)... أمور في الواقع يكفي لرؤيتها نزع غشاوة التعصب للتنظيم الذي ينتمي إليه المرء، ك.د.ش كان أو سواها.

التظاهر بالرفض يتخذ أشكالا رمزية، كلغة البيانات «القاسحة» أحيانا، والانسحاب من اجتماع (حوار...) أو مؤسسة (مجلس مستشارين...)، بينما الواقع ينطق باتساع البون بين القول والعمل.

لو كان في نية قيادة كدش، وسائر القيادات الداعية إلى «الارتجال العام» ليومي 5 و6 فبراير 2025، التصدي لقانون الإضراب لدلت على ذلك على طول العقدين اللذين تقاطرت فيها مشاريع تقنين الإضراب بحملة مضادة وتجسيد لجبهة موحدة لوأد أي قانون يروم نزع سلاح طبقتنا ومن ثمة إفراغ النقابة من كل محتوى نضالي. لو كان في قصد القيادات النقابية إقبار مشروع قانون الإضراب، لعملت من أجل تطوير حراك التعليم نحو إضراب عام، يسقط ذلك المشروع وينتزع ما يحسن القدرة الشرائية للشغيلة عامة بوجه موجة الغلاء وما إلى ذلك من المطالب الرئيسية.

ليست لغة البيانات، ولا الحركات المسرحية داخل المؤسسات، ولا ارتجال الاضراب العام، معيارَ الحكم على الموقف الفعلي من قانون المنع العملي للإضراب، بل توقيع اتفاق 30 ابريل 2022، وحضور عشرات جلسات التشاور مع الوزير السكوري، دون اطْلاع القاعدة العمالية على فحواها، وقبل كل شيء الموقف الفعلي أيام حراك التعليم. فهل لا بد من التذكير أن هذا الحراك كان انتفاضة ضد ما قامت به قيادات كدش و إمش من تواطؤ مع الوزارة بشأن النظام الأساسي.

يا رفيق إن ك.د.ش توغلت كثيرا في «الشراكة الاجتماعية» مع الخصم الطبقي للشغيلة وكافة المقهورين- ات، وسائرة بخطى كبيرة لتغدو مجرد مُعاون للدولة البرجوازية في تدبير المسألة العمالية، والاجتماعية بوجه عام. ويتوقف إنقاذ ما هو قابل للإنقاذ في موقف نقد ذاتي ينهض به الاوفياء- ات من أعضائها. والعمل لتوسيع التنظيم النقابي بناء على روح طبقية تقطع مع خرافات»الشراكة الاجتماعية» وتجنح إلى الشراكة مع سائر المنظمات النقابية الأخرى. وأول ما يجب هو الكف عن التلاعب بأدوات النضال، منها الإضراب العام، ومنها جبهات النضال، نضيف منها إلى الجبهة ضد قانون الإضراب تلك المرحومة المسماة « جبهة اجتماعية».

مجمل رأيك يا رفيق يضع قيادة الاتحاد المغربي للشغل أمام مسؤولية الإضرار بالحركة النقابية، والحال أن سياسة قيادة المنظمة التي تنتمي إليها لا تقل إضرارا بمصالح الطبقة العاملة. المطلوب اليوم، في هذا الظرف التاريخي، وقد ربحت الدولة البرجوازية أداة قانونية لتكبيلنا، أن يبلور المناضلون- ات الصادقون- ات خط نضال نقيض لسياسة التعاون الطبقي التي تنهجها القيادات، أي ببساطة التمسك بعلة وجود النقابة، أي النضال من أجل مصلحة الأجراء المناقضة لمصلحة البرجوازية ودولتها، وتدبير هذا النضال وأدواته بديمقراطية عمالية.

المؤتمر الوطني 13 للاتحاد المغربي للشغل: اتحادنا ليس بخير

بقلم: م. البحري

فجأة تم الإعلان عن تنظيم المؤتمر الوطني 13 للاتحاد المغربي للشغل يوم 21 فبراير 2025. نزل الخبر وساد الصمت.

من قواعد الديمقراطية العريقة في الحركة العمالية، تاريخيا في بلدان نشوئها، وبدرجة نسبية جدا في الحالة المغربية، الاستعداد للمؤتمر الوطني للمنظمة العمالية طيلة فترة مديدة، أقلها بضعة أشهر. يكون التحضير أساسا بعرض مشاريع أدبيات تحلل الوضع الموضوعي والحالة الذاتية، وتضع حصيلة العمل والتنظيم بمنظار التقييم الموضوعي، وتستشرف آفاقه للقادم القريب من السنوات. ويكون انتخاب المندوبين/ت بناء على نقاش الأدبيات. وإذا برزت خطوط معبرة عن وجهات نظر متباينة، يجري الانتداب بمنهجية تعتمد أرضيات معبرة عن وجهات النظر، ويتم الانتخاب باعتماد قاعدة النسبية لتمثيل جميع وجهات النظر كلا حسب وزنها.

هذه الديمقراطية العمالية الأصيلة لم تطبق يوما في الحالة المغربية. أولا، لأن مؤسسي الحركة النقابية المغربية الأكثر تقدما آنذاك كانوا من الشيوعيين، أجانب ومغاربة، متشبعين بالمنظور الستاليني البيروقراطي الذي نما على أنقاض تلك الديمقراطية العمالية، منكرا حق تنظيم الاختلاف بتشكيل اتجاهات. وثانيا لأن تأسيس الاتحاد المغربي نفسه حمل تلك التقاليد، وزادها بفعل تبقرطه السريع في أحضان الملكية (انظر كتيب عمر بنجلون أمراء الزعبة الانحرافية).

بهذا النحو، كانت مؤتمرات النقابات المغربية أبعد ما تكون عن التعبير عن حياة ديمقراطية داخلية، بقدر ما يكون جوهرها تدبيرا تنظيميا لإعادة تشكيل القيادة العليا والوسطى، بطريقة مدبرة مسبقا. هذا لأن نقاشا حقيقيا يفسح في المجال لتعدد الرؤية، وتباين المنظورات النضالية، مستبعد كليا بالقمع المنهجي اليومي للاختلاف، ودفع ذوي الرأي الآخر الى مغادرة المنظمة أو طردهم منها.

لن يشذ «المؤتمر الوطني 13» للاتحاد المغربي للشغل المعلن عن عقده قبيل أقل من أسبوعين من الموعد المحدد له، عن القاعدة الراسخة منذ 70 سنة. لا بل سيشذ عن المألوف حتى من الأجل الخاص بالتحضير. لقد بلغنا ذروة في الاستخفاف بأبسط قواعد التدبير الديمقراطي. وليس هذا غير جانب من لوحة التردي الإجمالي للحركة النقابية المغربية. تردي خطير يستلزم أن نطرح جميعا سؤال المسؤولية عنه. نحن مناضلو الاتحاد المغربي للشغل ومناضلاته، التواقون/ت الى جعله أداة نضال، لا وسيلة انتفاع أقلية لا تغادر كراسي القيادة. وبالأخص يجب ألا نجعل البيروقراطية مجرد شماعة نعلق عليها قصورنا وما يشوب منظوراتنا للنضال النقابي ولتسيير منظماته من نقص. لقد راكم اليسار تجربة عقود في العمل النقابي ضمن الاتحاد المغربي للشغل، واجتاز منعطفات، وها هو اليوم أمام امتحان جديد: إمعان البيروقراطية في إلغاء حتى أبسط شكليات تنظيم مؤتمر وطني. الصمت هو موقف معظم اليسار بعد الإعلان المباغت عن موعد المؤتمر دون تحضير. فهل يُعتقد أن الصمت ومواصلة الخضوع من أجل ضمان البقاء يضمن البقاء؟ وأي بقاء بالنسبة لمن يروم بناء حزب شغيلة؟

وهذا السؤال قائم أيضا في سائر المنظمات النقابية لأنها لا تختلف نوعيا عن الاتحاد المغربي للشغل.

الخط البيروقراطي بعصف بالمكاسب لدرجة الإسهام في تمرير قانون نازع لسلاح الإضراب، ولا يأبه بأبسط قواعد العمل التنظيمي، وهجمات عديدة ستشهد تصعيدا فتح اتفاق ابريل 2022 طريقه (مدونة الشغل، التقاعد) عريضا، فإلى أين تسير الحركة النقابية المغربية؟ سؤال ملح يعيد إلى جدول الأعمال النقاش الذي يتفاداه معظم اليسار بوهم «تفادي الصراع الفوقي مع البيروقراطية».

باتت شروط العمل في منظمات الطبقة العاملة القائمة أصعب وأعقد، ما يستوجب طرح كل شيء للبحث والنقاش، دون تقديس أصنام، وبكل مسؤولية.

سيدخل هذا «المؤتمر» تاريخ الحركة العمالية المغربية كـ«لا حدث». وإن كانت المنظمات كالبشر تولد وتحيا ثم تموت، فالخشية أن يكون اتحادنا سائرا إلى حتفه بما هو منظمة عمالية أداة نضال.

شركة موبيليس- ديف للنقل الحضري بوجدة: دهس عمال مضربين لكسر الإضراب

بقلم: الوجدي

شرعت شركة موبيليس- ديف المفوَّض لها تدبير النقل الحضري في العمل منذ سنة 2017. في سنة 2023 جرى تسريح بعض العمال عند بداية اشتغال الشركة، مما حدا ببعض منهم إلى رفع دعوى قضائية، لم تنفذ أحكامها لصالح العمال لحدود اليوم.

مؤخرا بدأ العمال معركة، من أجل بعض النقاط المطلبية، إلى جانب تنفيذ الأحكام القضائية، منها:

* صرف الأجور الشهرية في موعدها، حيث أصبحت الشركة تتماطل في ذلك لمدة تصل 3 شهور؛

* التصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي؛

* تجديد الأسطول وصيانته حيث تشكل المركبات خطرا على حياة العمال والمواطنين (غياب الفرامل، كثرة انبعاث الدخان ما يسبب أمراضا تنفسية...)؛

* توفير القطع النقدية من فئة الخمسين سنتيم حيث تلزم الشركة العمال بالبحث عنها؛

* إرجاع المطرودين؛

* ترسيم العمال العرضيين.

تعتمد الشركة أساليب الانتقام من النقابيين، فحسب بيان صادر عن المكتب النقابي لعمال ومستخدَمي الشركة- UMT، أقدمت إدارة الشركة على استدعاء عضو المكتب النقابي محمد العسري والاستماع إليه قصد فبركة ملف لتأديبه أو لفصله تعسفا عن العمل، وهي إجراءات طالت العديد من العمال: أقدمت الشر ة على فصل 2 عامل بعد جلسات الاستماع إليهم، عل خلفية مشاركتهم في الإضراب الأخير، بينهم الكاتب العام للمكتب النقابي ا.م.ش، في الوقت الذي تنال فيه الشركة دعما من المالية العمومية، إذ قرر المجلس الجماعي بوجدة قرر في إحدى دوراته صرف دعم مالي لها، زيادة على الدعم السخي إبان جائحة كرونا، تمت مراجعة بنود الصفقة، وتم تقليص الغلاف المالي الملزمة باستثماره ب 62%(من 39 مليار إلى 15، وتخفيض مبلغ العائد عن كل خط، الملزمة بتسديده سنويا للجماعة الحضرية من 30 ألف درهم الى ستة آلاف فقط، وغض الطرف عن تجاوزات الشركة حيث ينص كناش التحولات على أسطول من 102 حافلة بينما لا توفر الشركة الا 56 فقط، فضلا عن غياب الصيانة (غياب الفرامل) ادى لوقوع حوادث السير. ليس هذا محض سوء تدبير بل يدخل في صميم مبدأ الربح الذي يحرك القطاع الخاص، هذا الأخير يريد جمع أقصى قدر من الأرباح بأقل قدر من المصاريف، ولن ينفع تغيير الشركة المفوض لها أو حفزها بالامتيازات من واقع الأمر. فقط العودة إلى الخدمة العمومية هو من سيضمن نقلا جماعيا جدا وبيئيا للسكان.

ابتدأت المعركة الأخيرة (الوقفات الاحتجاجية الإنذارية) أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل، والجماعة الحضرية على هامش عقد الدورات، لتأخذ نفَسا تصاعديا ابتداء بخوض إضراب يوم 17 يناير 2025، ثم يومين بالتزامن مع الإضراب العام ليومي 5 و6 فبراير، ثم 3 أيام (11 و12 و 1 فبراير)، مع اعتصام بمرآب الحافلات.

في اليوم الثاني للإضراب حاولت الشركة تشغيل عمال آخرين محل المضربين، مما حدا بالعمال المعتصمين إلى اعتراض سبيل الحافلات ومنع خروجها من المرآب، نتج عن ذلك إصابة عاملين نُقلا للمستشفى. إلى حدود اليوم [14 فبراير] لم يصدر الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل أي بيان حول عملية الدهس، أما مكتب الاتحاد العام للشغالين بالمغرب فلم ينخرط في المعركة أساسا. بعد عملية الدهس تمادت بعض عملية الدهس ووجهت استدعاءات إلى العمال المضربين كل على انفراد لاستفسارهم. هكذا تقوم الشركة بتفعيل قانون الإضراب عمليا بمحاربة العمال المضربين والهجوم عليهم ودهسهم.

ليست هذه أول مرة يتعرض فيها العمال ا مضربون للدهس، ففي سنة 2000 تعرض عمال معتصمين بمقر شركة النقل الحضري (رستم) بالرباط لعملية دهس من قبل ابن رب العمل نتج عن ذلك إصابة العديد من العمال توفي ثلاثة منهم.

لن يوقف جرائمَ أرباب العمل سوى وحدة العمال وتضامنهم، ولن تستطيع عبارات واردة في بيانات الاتحاد المحلي ومكتب مستخدَمي الشركة مثل «الأجواء الإيجابية التي تمر فيها الاجتماعات» ولا «استعداد المقابة للجلوس إلى طاولة الحوار الجاد والمسؤول» أن توقف الشركة «التي تجاوزت كل الحدود». فقط النضال الوحدوي هو القادر على ردعها كما جاء في بيان الاتحاد المحلي: «يهيب بكافة القطاعات العمالية والوحدات الإنتاجية والجامعات الوطنية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بوجدة إلى إبداء أقصى درجات التضامن... إلخ»، وهي دعوة و ب تنفيذها على أرض الميدان، وإلا تحولت إلى وعيد أجوف لا يردع الشركة، بقدر ما يشجعها على ارتكاب المزيد من جرائمها في حق العمال.

على ملفنا المطلبي ألا يقتصر على المطالبة بتحسين أوضاع العمال في إطار نفس منظور التدبير المفوض. فبيانات النقابة قابلة بذلك التدبير، وهو نوع من خوصصة الخدمات العمومية. فالوارد في بيانات النقابة هو القبول بالتدبير المفوَّض مع المطالبة فقط بإشراكها: «يستغرب لتدبير هذا الملف في دائرة ضيقة بعيدة كل البعد عن المقاربة التشاركية في الشق المتعلق بحقوق العمال ومكتسباتهم» [المكتب النقابي لعمال ومستخدَمي شركة موبيليس- ديف، 23- 01- 2025]؛ «إشراك النقابة في ما تنوي الجهة المفوضة والسلطة الوصية فعله في ظل العجز التام للشركة المفوَّض لها عن الاستمرار في العمل إلى غاية منم سنة 2026، تاريخ انتهاء عقد التدبير المفوض الذي يربط جماعة وجدة بشركة موبيليس» [-31 -01 2025]. ما يجب علينا النضال من أجله هو إلغاء التدبير المفوَّض لقطاع النقل الحضري، وإرجاعه إلى القطاع العمومي تحت رقابة عماله والمواطنين- ات.

مستجد: أعلن الاتحاد المحلي لنقابات وجدة- الاتحاد المغربي للشغل تنفيذ إضراب مفتوح عن العمل مصحوبا باعتصام بدءا من 1 فبراير 2025.